رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لـ(الثورة):

٩ر١١ مليار ريال و٥ر١٢ مليون دولار اجمالي الاضرار بالمال العام تم إحالتها للقضاء العام ٢٠٠٣م

حوار/ أحمد مسعد الاسد - عبدالملك الشرعبي

□ أكد الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على الدور الذي يقوم به الجهاز في مجال الحفاظ على المال العام بواسطة حملات الفحص والمراجعة التي يتم تنفيذها في الجهات الخاضعة للرقابة واحالة العديد من الوقائع المتصلة بالاضرار بالمال العام إلى نيابة الأموال العامة.

وأوضح في حديثه لـ(الثورة) بأنه بلغ عدد تقارير الجهاز التي قامت بها الادارة القانونية خلال العام ٢٠٠٣م نحو (٩١) قضية قدرت اضرارها على المال العام حوالي ١١,٩ مليار ريال و١٢,٥ مليون دولار بالاضافة إلى اضرار عينية أخرى ، كما تم ادخال بعض التعديلات الأساسية على قانون الجهاز بهدف مواكبة المتغيرات الداخلية والخارجية .. ولمزيد من التفاصيل في سياق الحوار التالي:

دور وقائي

● ماهي الانجازات التي حققها الجهاز في الحفاظ على المال العام وكشف ومحاسبة العابثين به؟

– يعتقد الكثير أن دور الجهاز في الحفاظ على المال العام يقتصر على ما يقوم به الجهاز في جانب حملات الفحص والمراجعة التي ينفذها الجهاز في الجهات الخاضعة للرقابة ، في الحقيقة هذا الجانب هام ولكن الجانب الأهم هو الدور الوقائي الذي يقوم به الجهاز من خلال مساهمته في تطوير أداء الوحدات الخاضعة لرقابته في المجالات المالية والادارية تنفيذاً للهدف الثاني من أهداف الجهاز وذلك من عدة جوانب بدأ بالمساهمة في تطوير وتحديث التشريعات المنظمة لأعمال تلك الجهات مرورا بالمساعدة في تنظيم الدورة المستندية للوحدات الحسابية وحتى تدريب كوادر تلك الجهات.

وما يتعلق بمحاسبة العابثين فإن الجهاز يقوم بدوره القانوني ضمن المنظومة المختصة بذلك إلى جانب (التحقيق والمساءلة الادارية في الجهات – النيابات– المحاكم).

اضرار عينية

● كم بلغت قضايا العبث بالأموال العامة التي كشفها الجهاز حتى الآن.. وماذا تم بشأنها؟

– بلغت عدد تقارير الجهاز التي قامت الادارة القانونية بتكييفها من الناحية القانونية لتمثل قضايا أموال عامة بناء على طلب الجهات القضائية خلال عام ٢٠٠٣م (٩١) قضية قدر اجمالي الاضرار بالمال العام فيها بمبلغ (١١,٩٨٨,٣٢٧,٠٩٤) ريالاً بالإضافة إلى مبلغ (١٢,٥٢٨,٢٩٢) دولاراً واضرار عينية أخرى منها قضية واحدة أحيلت إلى الجهات الادارية المختصة و(٩٠) قضية أحيلت إلى النيابات المختصة والتي بدورها أحالت (١٨) قضية إلى المحاكم المختصة فيما لاتزال (٧٢) قضية رهن التحقيق لدى تلك النيابات.

حماية قانونية

● ماهي طبيعة العلاقة بين الجهاز والجهات القضائية (نيابات الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة) وما هي الاجراءات التي يتخذها الجهاز لمتابعة القضايا المحالة إلى نيابات الأموال العامة؟!

– العلاقة يمكن وصفها بالعلاقة التكاملية والتي تستند على حقيقة مفادها أن الجهاز ونيابة الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة تشكل منظومة متكاملة تسمح بتوفير الحماية القانونية للأموال العامة والممتلكات والحد من التجاوزات والسلبيات التي تضر بالمصلحة العامة وتدعم نظام المساءلة.

وعليه فإن علاقات التعاون والتنسيق تصبح أمرا ضروريا لضمان كفاءة وفاعلية هذه المنظومة مع التأكيد على اعتبارات الاستقلالية ومتطلبات الشفافية والموضوعية.

وفي هذا الخصوص – استكمالا لما ورد بالسؤال– فإن الجهاز كان واعيا لأهمية علاقات التعاون والتنسيق مع الجهات القضائية وفي حدود اختصاصه فقد بادر إلى عقد العديد من اللقاءات التشاورية مع كل من نيابة الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة بهدف التشاور الواعي والبحث في أسباب المعوقات التي تشوب التعامل مع قضايا المال العام وقد أثمرت تلك اللقاءات بالعديد من التوصيات التي تستهدف دعم آلية عمل هذه المنظومة ، هذا والتعاون والتنسيق مستمر مع الجهات القضائية وغيرها.

أما فيما يتعلق بالاجراءات المتبعة من قبل الجهات القضائية: فإن الجهاز بإحالة العديد من الوقائع المتصلة بالاضرار بالمال العام إلى نيابة الأموال العامة وذلك بعد التوثق من مدى صحة تلك القضايا رجوعا إلى الأدلة والمستندات المؤيدة لما تضمنته تقاريره وبما يوفر للجهاز الحجة التي تمكن الجهات القضائية مباشرة دورها وفق الاختصاص وتتضمن تلك الاجراءات التكييف القانوني للقضايا المحالة بالاضافة إلى تقديم الدعم الفني للجهات القضائية فيما يتعلق بالجوانب المالية والمحاسبية.

د/عبدالله السنفي

□ الجهاز ونيابة الأموال العامة والمحاكم تشكل منظومة متكاملة لتوفير الحماية القانونية للمال العام

□ لدينا طموحات كبيرة لإحداث قفزة نوعية في العمل الرقابي تتضمنها استراتيجية متكاملة

□ هناك لجنة تنسيق بين الجهاز والجهات القضائية لسرعة البت في قضايا المال العام

وبالنسبة لاجراءات المتابعة فإنها تتخذ العديد من الاشكال منها المخاطبة الرسمية والنزول الميداني لتقديم الإيضاحات اللازمة وبيان ما استشكل على النيابة عند تعاملها مع تقارير الجهاز كما أن الادارة العامة للشؤون القانونية بالجهاز تتولى عملية المتابعة والتنسيق مع النيابة لغرض استكمال الاجراءات القانونية تجاه القضايا المحالة إلى النيابة.

بناء قضائي

● ولكن يوجد تأخير في البت بقضايا المال العام.. ما حقيقة ذلك؟

– اتفق معكم من حيث المبدأ إلا أن هذا التأخير يجب النظر إليه في ضوء العديد من الاعتبارات منها اجراءات التقاضي بالاضافة إلى أن قضايا المال العام تعتبر حديثة نسبيا وما تتطلبه من بناء مؤسسي وقدرات وخبرات قد لاتتوفر بشكل كاف أو قصور في آليات التنسيق أو التشريعات والأنظمة المالية.. إلا أنني أود أن أطمئن القارئ الكريم المتابع للعمل الرقابي ومن خلال صحيفتكم بانه تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اللجنة العليا لمكافحة الفساد والمشكلة بناء على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية حفظه الله فقد تم اصدار عدد من الأوامر والقرارات من مجلس الوزراء والتي تهدف إلى القضاء على التأخير في البت بقضايا المال العام ومن تلك القرارات استكمال البناء القضائي لنيابات ومحاكم الأموال العامة وتشكيل لجنة للتنسيق بين الجهاز المركزي للرقابة والجهات القضائية لتعزيز حماية المال العام ومكافحة الفساد وكذا مراجعة القوانين واللوائح والانظمة المتعلقة بالمال العام.

خصائص

● ماذا بخصوص الكادر الفني في الجهاز وبرامج التدريب؟

– أود التأكيد في البداية على مجموعة من الحقائق المتعلقة بالكادر الفني بالجهاز وضوابط اختياره ومتطلبات تأهيله.

● أولى تلك الحقائق أن الكادر الفني المؤهل يعتبر بمثابة العمود الفقري للعمل الرقابي وأحد اهم الضمانات الواجب توفرها لأداء المهام الرقابية بكفاءة واقتدار.

● أما الحقيقة الثانية فإن الخصائص المميزة للعمل الرقابي بما تتطلبه من تخصصات علمية وقدرات ومهارات متنوعة وما تفرضه طبيعة هذا العمل من معايير وضوابط ملزمة كل ذلك يجعل من توفير الكادر المهني أحد اهم التحديات التي تواجه اجهزة الرقابة في مختلف دول العالم دون استثناء.

● من المسلم به أن مواجهة هذا التحدي لاتقتصر على كفاءة عملية الانتقاء والاختيار بل يجب أن ترافقها حزمة من السياسات والاجراءات العلمية التي تكفل التأهيل المستمر للكادر الفني وتساعد على تحفيزه وتقييم أدائه وتضمن الاحتفاظ بالعناصر المؤهلة دون تسرب.

وفي ضوء تلك الحقائق – فإن سياسة التوظيف الحالية بالجهاز تستند إلى نظام داخلي للقبول يسمح إلى حد كبير بانتقاء العناصر المؤهلة للعمل وذلك من خلال آليات ومكونات هذا النظام والتي تعتمد على الاعلان – وبقدر عال من الشفافية – عن احتياجات الجهاز السنوية من القوى العاملة وعلى نحو يزيد من خيارات الانتقاء حيث يمر المتقدمون بمرحلتين من الاختبار المرحلة الأولى وهي الاختبار التحريري والمرحلة الثانية المقابلة الشخصية يعقب ذلك تقييم النتائج لاختيار الأفضل من بين الناجحين ويعقب ذلك التأهيل المستمر من خلال برامج التدريب المختلفة والتي تلبي احتياجات الكادر الفني وتواكب التطورات المتلاحقة التي تطرأ على أساليب وتقنيات تنفيذ المهام الرقابية كما يصاحب عملية الاختيار والتدريب مجموعة من أنظمة العمل الداخلي والتي تتعلق بتقييم أداء الكادر الفني ونظام الحوافز بالاضافة إلى توفير هيكل متكامل من المعلومات المتخصصة والتي تلبي احتياجات المراجعين وتسهم في التطور الذاتي لقدرتهم.

تحقيق الفائدة

● كيف تقيمون علاقة الجهاز مع الاجهزة الأخرى في الدول الشقيقة والصديقة؟ وما مدى الاستفادة من تجاربهم؟

– يحتفظ الجهاز مع تلك الاجهزة بعلاقات جيدة سواء على المستوى بين الجهاز وكل جهاز من تلك الاجهزة على حدة أو على المستوى الذي تنظمه عضوية الجهاز في تلك المنظمات سواء العربية منها أو الاقليمية أو حتى الفائدة المرجوة من تلك العلاقة.

مواكبة المتغيرات

● ما هي استراتيجية الجهاز خلال المرحلة القادمة؟

– طموحاتنا كبيرة خلال المرحلة القادمة ولدينا أولويات أساسية تصب كلها في إحداث قفزة نوعية في العمل الرقابي للجهاز من خلال استراتيجية متكاملة .. ويكفي أن أشير بإيجاز إلى اهم ملامح تلك الاستراتيجية من خلال المحاور الثلاثة التالية:

أولا: في المجال التشريعي ويتعلق بإدخال بعض التعديلات الأساسية على قانون الجهاز رقم (٣٩) لسنة ٩٢م لاستيعاب المتغيرات التي طرأت على مفاهيم وأهداف العمل الرقابي والبيئة المحيطة به وبشكل خاص صدور قانون السلطة المحلية إلى جانب تنظيم علاقة الجهاز مع الأطراف المستفيدة من العمل الرقابي بشكل واضح وأخيرا تلافي جوانب القصور والنقص التي برزت خلال تطبيق احكام قانون الجهاز رقم (٣٩) لسنة ٩٢م للفترة الماضية.

ثانيا: تحديث أنظمة العمل الداخلي وبشكل خاص انظمة المعلومات والتدريب والتأهيل بما يكفل رفع قدرات ومهارات الكادر الفني.

ثالثا: تطوير أهداف وأساليب وتقنيات الرقابة لتشمل رقابة الأداء وتقييم برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري وتطوير استراتيجية الجهاز في مجال مكافحة الفساد والحد من آثاره بما يضمن دعم نظام المساءلة في بلادنا.

ندوة يمنية ألمانية في صنعاء
أزياء النخب السياسية مؤشر ثقافي لهوية الأمة

□تعد الملابس التقليدية تعبيرا حقيقيا عن حياة الشعوب وفلسفتها السياسية ، فخرجت عن كونها منتجات عادية تم انتاجها لإشباع ضرورات مادية ، بل إنها منتجاب متقنة الصنع جميلة الشكل أنيقة المظهر تدخل البهجة إلى النفس والسرور إلى القلب.

لقد أمهر الصانع اليمني في الزي التقليدي فطوره وتفنن في طرقه وأساليبه ، لتكون نتيجة هذا الاتقان والإبداع أعمالا تدعو إلى الاعجاب والاندهاش وتستوقف الزائر والضيف أينما حل أو اتجه .

مؤخرا احتضنت صنعاء الندوة الدولية الأولى «رداء الدولة /تلبيس السياسة» بمشاركة ألمانية يمنية واسعة.

◃ فماذا يقول الباحثون الالمان واليمنيون عن هذه الفعالية ،ولماذا صنعاء مكان انعقاد الندوة؟

◃ وأخيرا ما هي الرسالة التي خرجت بها الندوة؟

لقاءات/ محمد السيد

أهداف الندوة

● في البدء كان الحديث للدكتورة/ رؤوفة حسن التي تشير إلى أن الندوة جاءت بتنسيق بين كل من قسم الدراسات الثقافية ودارسات النسيج والموضة بجامعة اولدينبرج في ألمانيا ومؤسسة تخطيط برامج التنمية الثقافية في اليمن ، حيث تضمنت الندوة جملة من الأهداف منها تدارس التراث الرسمي عبر الزي في التطور التاريخي السياسي لكل من اليمن وألمانيا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى اليوم.

وإلقاء الضوء على أزياء النخب السياسية من الرجال والنساء كمؤشر ثقافي معبر عن الأمة والهوية وعن الموقف السياسي والفكري السائد للفترات التاريخية المختلفة ، وتداخلات التشكيل الاجتماعي في كلا البلدين.

بالإضافة إلى تدارس المواد المضافة إلى الرداء ومفاهيمها الرمزية سواء كانت زخرفات أو حلياً أو رموزاً.

عمل عظيم

● ثم كان الحديث للدكتورة / كارين الفينجر رئيسة قسم الدراسات الثقافية ودراسات النسيج والموضة في جامعة اولدينبرج بألمانيا حيث تقول:

■ رؤوفة حسن

-(رداء الدولة / تلبيس السياسة) التي احتضنتها صنعاء مؤخرا أحب أن اطلق عليها بأنها كانت ورشة عمل كبيرة جدا ، قدمت عملاً عظيماً وقيماً وخرجت بنتائج وثمار قيمة.

لذا فإن ورشة صنعاء هذه استطاعت أن تفتح لنا طريقا ومنفذا جديدا نتحدث من خلاله عن موضوع هام جدا لم يحظ بأن يطرقه الآخرون من قبل آلا وهو (زي الساسة) وباعتقادي أن هذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة ، ومن هنا جاءت هذه الورشة طارقة لهذا الباب كفكرة جديدة حتى وإن كان العرب والأوروبيون يرتدون ملابس مختلفة ، إلا أنه لاتزال هناك قواسم مشتركة في الملابس.

■ أمة الرزاق جحاف

● وتقول السيدة/ ميريكا هوب باحثة في تاريخ ألمانيا الديمقراطية:

■ د.كارين الفينجر

استطيع القول بأن ندوة صنعاء تعد أول ندوة من نوعها تعقد بهذا الحجم والمستوى وذلك على المستوى العالمي ، على الرغم من أن هذه الندوة ليست الأولى بل إنها تعتبر الثانية حيث سبق وأن عقدت ندوة أخرى في أولدينبرج بألمانيا إلا أنها لم تكن بهذا المستوى ، كما أن موضوع الندوة تميز بالجدة والحداثة حيث لم يتم التطرق إليه مسبقا.

■ د.ميريكا هوب

وذلك نظرا لأهمية الزي التقليدي في حياة الشعوب وأنا قد شاركت بورقة عمل حول ملابس الساسة الرجال والنساء من خلال تاريخ الزي التقليدي وتأثير الموضة عليه وتطوره عبر التاريخ ، ومن ثم تدرجه وبقاؤه لدى الساسة في ألمانيا واليمن.

لماذا اليمن!

● وحول اختيار اليمن كمكان لانعقاد هذه الندوة تقول الدكتورة/ كارين:

– اختيار اليمن كمكان لانعقاد هذه الورشة يرجع للكثير من الأسباب أولا أن اليمن تعد بلدا حضاريا وتاريخيا عريقا لايمكن تجاهلها أو تهميش هذه الحضارة ، فجاءت هذه الورشة اعترافا وتقديرا لهذا الموروث الحضاري الذي تتميز به اليمن.

أما السبب الآخر لانعقاد هذه الندوة على أرض اليمن فيعود إلى احتفاظ الإنسان اليمني واعتزازه بزيه التقليدي عبر العصور ، حيث لم تؤثر عليه المدنية أو صراعات الموضة فترى المواطن في اليمن يرتدي زيه التقليدي في كل مكان بالسوق والبيت والعمل.

ولعل اختيار صنعاء هذا العام كعاصمة للثقافة العربية هو السبب الثالث لاختيارها كمكان مناسب لانعقاد هذه الورشة الهامة.

□ الندوة تحقق نجاحاً ملحوظاً بشهادات ألمانية ويمنية ولكن (ماذا بعد)؟!

□ أزياؤنا الشعبية تعبير حقيقي عن حياة الشعوب وفلسفتها السياسية

■ د.ليديا بوتس

■ أنيكا فولكه

ورشة ناجحة

● هل نجحت الورشة ، وماهي رسالتها؟ .. تساؤل طرحناه على العديد من المشاركين ، حيث قالت لنا الدكتورة/ ليديا بوتس المحاضرة بجامعة اولدينبرج بألمانيا:

– سبق وان زرت اليمن عام ١٩٩٩م إلا أن زيارتي الأخيرة كانت مميزة ومفيدة جدا، حيث سمحت لي الظروف أن اختلط بالإنسان اليمني من مختلف الشرائح الاجتماعية رجالاً ونساء أما عن انطباعي عن ورشة العمل التي عقدت في صنعاء فأستطيع أن أؤكد بأنها كانت ورشة ناجحة جدا حيث تميزت بالحوار والنقاش المثمر ، كما أنها تطرقت إلى اهم المواضيع والقضايا التي نساها وتجاهلها الكثيرون بينما هي تتعلق بهويتنا وتراثنا الثقافي الذي صنعه لنا الأجداد والذي من الواجب علينا أن نحفظه للأجيال القادمة.

لذا فأنا على ثقة تامة بأن تكون لهذه الورشة نتائج ايجابية وصدى واسع على المستوى القريب.

● وتقول أنيكا فولكه باحثة في التصوير التوثيقي للأزياء:

– ورشة العمل التي عقدت في صنعاء خرجت بنقطة هامة تتمثل في ضرورة ادخال ثلاثة كتب مصورة سوف تحتوي بدورها على معلومات قيمة عن أزياء الساسة الذين يرتدونها والفترة الزمنية لكل ملبس بثلاث لغات مختلفة ستعمل بدورها على التعريف بهذه الأزياء لدى نسبة واسعة من الشعوب.

الحفاظ على الزي

● ومرة أخرى إلى الدكتورة/ كارين الفينجر التي أجابت عن تساؤلنا بقولها:

–استطيع القول بأن ورشة العمل حققت خطوات جيدة وممتازة من خلال جملة من أوراق العمل الهامة الهدف منها أساساً هو أعادة الزي التقليدي القديم إلى الشارع والعمل على احيائه والمحافظة عليه سواء كانت باليمن أو بألمانيا وذلك كشعبين هامين يتميزان بموروث حضاري وإنساني عريق ولعل الزي التقليدي هو أحد هذه الموروثات التي نسعى إلى إحيائها من جديد خاصة وأن هناك الكثير من المؤشرات والعوامل التي ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى اندثار الزي وأوشك على التلاشي والاختفاء ومن أجل الحفاظ على هذه الأزياء التقليدية أعددنا كاتلوجاً متكاملاً يتضمن صور الأزياء اليمنية والألمانية مع شرح عنها بثلاث لغات هي العربية والانجليزية والألمانية حيث وأن هذه الفوتوغرافات والأبحاث سوف تعمل على اعطاء خلفية مناسبة عن هذه الملابس الشعبية التي ستكون جزءا هاما من المتاحف.

كما أن هناك ورشة عمل أخرى سوف تلي هذه الورشة في شهر اغسطس باليمن أيضا سوف تتدارس ما انجزته الورشة السابقة وستقف أيضا على نفس أوراق العمل السابقة حيث سيكون هناك تعاون مع المتحف الوطني بصنعاء بهذا الخصوص وستمثل هذه أول خطوة للتعاون بين اوروبا واليمن ممثلة بالمتحف الوطني.

هذا بالإضافة إلى أنه في فبراير من العام القادم سوف تنعقد ورشة أخرى في العاصمة برلين لنفس الغرض.

قضية هامة

● بدورها تقول أمة الرزاق جحاف:

–لاشك بأن الزي التقليدي لأي شعب من الشعوب يعد تعبيرا عن كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وقد تنوعت الملابس التقليدية في اليمن بسبب تنوع الأقاليم الجغرافية التي أدت إلى تنوع في المواد الخام النباتية والحيوانية وتنوع المعرفة بطرق الحياكة والغزل.

وقد ورد في المصادر التاريخية تنوع كبير للملابس والمنسوجات اليمنية مما يصعب على الباحث تصنيفها لعدم وجود أوصاف دقيقة لها أو دراسات عنها.

ولقد أدى التحول الاجتماعي للمجتمع من مجتمع زراعي بسيط إلى مجتمع حديث إلى اختفاء الكثير من خصوصيات الأزياء اليمنية واندثار معظمها وجهل الكثير من شباب الجيل الجديد لاهميتها ، وهذه قضية لها خطورتها ، لأن الأمة التي تعرف تاريخها وتتضح أصالتها من طراز أزيائها هي أمة صادقة مع نفسها وهو ما يدفعها إلى المضي قدما لتحقيق الرفعة والتقدم.

أما الأمة التي تتناقض صورة أزيائها مع سلوكها ومعيشتها وتظهر أزياؤها منقطعة الصلة بما قبلها فهي أمة تعيش في غربة.

لكن على الرغم من التطورات والمتغيرات إلا أن المجتمع اليمني استطاع أن يحافظ على جزء كبير من زيه التقليدي واصبح يتوارثه من جيل إلى آخر وإن كانت هناك أزياء مهددة بالاندثار اليوم.

لذا فأنا اعتقد بأن ندوة صنعاء (رداء الدولة/ تلبيس السياسة) تعتبر حدثا هاما لتسليط الضوء على أهمية الزي الرسمي حيث استطاع المشاركون اليمنيون والألمان أن يخرجوا برسالة واضحة تدعو إلى الحفاظ على الزي التقليدي، والعمل على إحيائه.

تصوير/ عادل حويس